

## تقارير الاستدامة: التجسيد الحقيقي للحاكمية المؤسسية في الشركات

(دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين)

### Sustainability Reports: true embodiment of corporate governance in companies

(A field study from the perspective of the Jordanians external auditors)

الدكتور أحمد طه العجلوني

الدكتور أسامة عبد المنعم

أستاذ التمويل المساعد

أستاذ المحاسبة المساعد

جامعة القصيم / المملكة العربية السعودية

جامعة الزرقاء / المملكة الأردنية الهاشمية

Assistant Prof. Dr Ahmed T Al Ajlouni

Assistant Prof. Dr Osamah AbdulMune'm

[al\\_osama@yahoo.com](mailto:al_osama@yahoo.com)

[ajlouni69@yahoo.com](mailto:ajlouni69@yahoo.com)

#### المستخلص

تعتبر حاكمية الشركات واحدة من الأدوات المهمة لجعل الديمقراطية قادرة على تقديم ما تعد به لكل شرائح المجتمع. ونستطيع معرفه ما تحققه الحاكمية من التنمية وتقدم للمجتمع المحيط بها عن طريق تقرير الاستدامة.

حاولت الدراسة بيان كيفية تجسيد تقارير الاستدامة للتطبيق الصحيح للحاكمية الرشيدة للشركات المطبق لها. وتبين من إجابة المستبانين ان تقارير الاستدامة تعتبر التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية من حيث جلب الاستقرار إلى الأسواق التي تعمل من ضمنها الشركات . وقد أوصت الدراسة بضرورة ان يساهم مفهوم الاستدامة وتقاريرها وبشكل تدريجي في إعادة تشكيل منهج وطرق الحاكمية المؤسسية للشركات.

الكلمات المفتاحية: تقارير الاستدامة، الحاكمية المؤسسية .

#### Abstract

The corporate governance considered to be one of the important tools to make the democracy capable of delivering what it promise for all the segments of society. We know what governance can add to the development and progress of the society around them through self-sustainability.

The study tried to show how the embodiment of sustainability reporting leads to the correct application of good corporate governance for the companies. The researchers found from the answers of the respondents that sustainability reporting is the correct application of the governance of institutional in terms of bringing stability to the markets they work in. The study recommended the important gradual contribution of the concept of sustainability and its reports in the restructuring of curriculum and methods of corporate governance for companies.

**Key Words:** Sustainability Reports, Corporate Governance.

## المقدمة

تتطوي الكثير من الديمقراطيات الهشة على حكومات قلما تكون مسئولة أمام مواطنيها فيما هو أبعد من الانتخابات . في مثل تلك البلدان تظل عملية صنع القرار اليومية محجوبة عن الناس وغير متوقعة وغير قابلة على لاطلاع أطراف خارجية عليها ، بينما يظل النظام الاقتصادي مصمما بحيث يفيد أصحاب الخطوة أولا . كانت النظرة التقليدية لحاكمية الشركات تراها ميدانا يخص الشركات الكبرى في الاقتصاديات النامية ، أمرا يهم المستثمرين والمدراء التنفيذيين . بيد أن تجارب العقود القليلة الماضية أثبتت أن حاكمية الشركات تعني أكثر من ذلك بكثير ، فهي تساعد في تنظيف بيئة الحاكمية، وفضح العلاقات مع أصحاب الخطوة ، وضخ قيم الشفافية والمساءلة في التعاملات الخاصة والعامة على حد سواء . كذلك تعتبر حاكمية الشركات أداة فعالة في بناء قطاع فعال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قادر على خلق الوظائف واجتذاب الاستثمار وهي الحلول المستدامة المتعارف عليها للحد من الفقر . وعلى الإجمال ، نستطيع النظر إلى حاكمية الشركات على أنها واحدة من الأدوات المهمة لجعل الديمقراطية قادرة على تقديم ما تعد به لكل شرائح المجتمع ونستطيع معرفه ما تحققه الحاكمية من التنمية وتقدم للمجتمع المحيط بها عن طريق بنقرير الاستدامة وهذا من وجهه نظر الباحثان،لذلك سوف تحاول بيان كيفية تجسيد تقارير الاستدامة للتطبيق الصحيح للحاكمية الرشيدة للشركات المطبق لها.

## أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على مفهوم تقارير الاستدامة واثr الإبلاغ عنها بالنسبة للشركات .
- 2- التعرف على مفهوم وأهمية حاكمية الشركات ومجالاتها .
- 3- أثر الحاكمية المؤسسية في التنمية المستدامة في المجتمعات المطبقة لها.
- 4- توضيح كيفية تجسيد تقارير الاستدامة لمفهوم الحاكمية في الشركات .

## أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية الدراسة من محاولة معرفة أهمية تجسيد تقارير الاستدامة للمفهوم الحاكمية للشركات وأثرها على الشركات المطبقة لها.

## مشكلة الدراسة :

تبنى مشكلة الدراسة على التساؤل التالي : هل تعبر تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة .

## فرضية الدراسة :

H<sub>0</sub>: لا تعبر تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة.

H<sub>1</sub>: تعبر تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة.

## مصطلحات الدراسة:

**تقارير الاستدامة:** ويشير المصطلح إلى كيفية تعامل الشركات مع حقائق مالية وغير مالية هامة مثل الأمور المتعلقة بالحاكمة والمواضيع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمخاطر، والفرص والتي يمكن ان تؤثر على الأداء المستقبلي للمؤسسات، وعلى دخلها وقيمتها.

**الحاكمة المؤسسية:** الحاكمة المؤسسية تعرف بأنها تجمع بشكل أساسي بين القوانين والتعليمات والرقابة بهدف التأكد من تقييد البنك بها، وتوافقها مع أهداف البنك، ومعايير السلامة بشكل عام، بالإضافة إلى أنها توفر آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات ذات العلاقة بهدف تعزيز أدائه.

## منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي : وقد قام الباحثان بالحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة من المصادر التالية :

### - المصادر الأولية . Primary Sources

لقد تم الحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة من خلال استبانة تم إعدادها وتوزيعها على عينه من مدققي الحسابات من ذوي الكفاءات الفكرية البارزة والتي شكلت عينة هذه الدراسة. ومن ثم جمعها وتحليل البيانات باستخدام برمجية الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وذلك لاختبار صحة فرضية الدراسة.

### - المصادر الثانوية . Secondary Sources

لقد تم الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة لهذه الدراسة بالرجوع إلى الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية والتقارير والمقالات في الصحف والمجلات وذلك من أجل بناء الإطار النظري للدراسة وتحقيق أهدافها

### عينة الدراسة:

تتكون عينه الدراسة من مدققي الحسابات من ذوي الخبرة في مجال العمل المحاسبي والتدقيقي حيث بلغت العينة (120) مكتب لتدقيق الحسابات، وتم إعداد استبانته مخصصه لأغراض هذه الدراسة، وزعت 120 استبانته على تلك المكاتب تم استرجاعها جميعا، ولكن تم إهمال 49 استبانته لعدم موضوعية وجدية المستبانين في الإجابة عليها حيث حملت بعض الاستبانات المسترجعة إجابات متحيزة باتجاه الموافقة الشديدة عبارة (موافق بشدة) كما وحملت بعض الاستبانات إجابات متناقضة على نفس المجال ومن الاستبانات المسترجعة كانت هنالك بعض استبانات فارغة ، وتشكل النسبة المتبقية من الاستبانة 60% وهي صالحه لأهداف هذه الدراسة.

### الدراسات السابقة

(دراسة Lonnou وآخرون، 2011)

قامت هذه الدراسة بفحص تأثير تقارير الاستدامة الاختيارية بمعايير متعددة من المسؤولية الاجتماعية والممارسات الإدارية. حيث تم استخدام بيانات من 58 بلداً. أظهرت الدراسة بأن المسؤولية الاجتماعية لقادة الأعمال تزداد بعد تبني تعليمات تقارير الاستدامة التطوعية. كما أثبتت الدراسة بأن كلاً من التنمية المستدامة وتدريب العاملين باتت أولوية أعلى للشركات، وأن الحاكمية المؤسسية قد تطورت. ومن النتائج الإيجابية التي أبرزتها الدراسة نتيجة للتبني الطوعي لتقارير الاستدامة تطبيق الشركات لممارسات أخلاقية وانخفاض نسبة السرقات والفساد، وازدياد مصداقية الإدارة. وقد ظهر ذلك جلياً في الدول ذات الالتزام الأعلى بالقوانين وانتشار تقارير الاستدامة.

دراسه (ابوزر، 2011)

بينت الباحثه أن مفهوم الاستدامة يحظى في الوقت الحالي بأهمية خاصة في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها مختلف الدول في العالم ، أي أن قضايا الرعاية الاجتماعية وتطوير وتنمية المجتمعات لم يعد يقتصر على الحكومات والمؤسسات الرسمية فقط. وعملت الباحثة على إبراز الخلفية لتقارير الاستدامة وتطوير هذه التقارير. فضلا عن بيان المصطلحات المختلفة لمفهوم تقارير الاستدامة، وتاريخ تقارير الاستدامة، والجمهور المستهدف لهذه التقارير، كما شملت الدراسة مجموعة من الأسئلة المرتبطة بمشاكل هذه التقارير، وبيان العلاقة بين تقارير الاستدامة والشفافية والإبلاغ المتكامل، كما تم توضيح تجارب لعدد من الدول المتقدمة التي تبنت تقرير الاستدامة، وايضا تم بيان الواقع الحالي لتقرير الاستدامة في الأردن، ودور المحاسبين في دعم الاستدامة، وأهمية الموثوقية من خلال التدقيق والخدمات التوكيدية، والمعيار العالمي لتقارير الاستدامة، ثم تقييم أثر الإبلاغ عن الاستدامة، وتوضيح مزايا تقرير الاستدامة، واستطلاع الآفاق المستقبلية للإبلاغ عن الاستدامة

(دراسة Simnett وآخرون ، 2009 )

تركزت الدراسة حول التوكيد على تقارير الاستدامة: مقارنة عالمية. حيث بينت الدراسة أهمية تقارير الاستدامة على المستوى العالمي. وذلك بالنظر إليها على اعتبارها بيانات منشورة " غير مالية" مستقلة ذات هدف عام. لقد قام الباحثون بدراسة مقارنة بين مجموعة من الشركات بلغت 2113 شركة من 31 دولة، وهذه الشركات قدمت تقارير الاستدامة خلال الأعوام 2002-2004.

بنيت هذه الدراسة على افتراض أساسي يقول بحاجة هذه الشركات لإعداد تقارير الاستدامة بسبب حاجتها لتعزيز مصداقيتها . إضافة إلى علاقة هذه التقارير بطبيعة البيئة في تركيزها على المساهمين فقط أو على أصحاب المصالح وقد دعمت نتائج الدراسة الفرضية الأولى التي تقول بأن الشركات تبحث عن تعزيز مصداقيتها كسبب أساسي لإصدار تقارير الاستدامة. إضافة إلى إثبات عدم أهمية الجهة التي تعد التقرير إن كانت مدقق حسابات محترف أو غيره. كما أكدت الدراسة بأن البلدان التي يوجد فيها اهتمام بأصحاب المصالح أكثر احتمالاً بأن تختار المدققين المحترفين لإعداد هذه التقارير أو تأكيدها.

(دراسة Kolk و Perego ، 2008 )

ناقشت الدراسة العوامل المترافقة مع القرارات الاختيارية لتوكيد تقارير المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاستدامة. حيث بينت بأن هناك فهم محدود للطلب على هذه الممارسة غير المالية للتدقيق وذلك بسبب حداثة

هذه الممارسات. ركزت الدراسة على مجموعة من العوامل المؤسسية على مستوى البلد الواحد بحيث تشرح هذه العوامل أسباب تبني كشوفات التوكيد في مجموعة من عدة بلدان. حيث تم شمول أغنى 212 شركة من 250 شركة عالمية للأعوام 1999 و 2002 و 2005. أثبتت نتائج الدراسة بأن الشركات العاملة في الدول التي تهتم بأصحاب المصالح وذات أنظمة سياسية غير قسرية أكثر ميلاً لتبني تقارير توكيد الاستدامة. إضافة إلى أن الطلب على التوكيد أعلى في البلدان التي تكون فيها الممارسات المستدامة للشركات معززة بشكل أفضل بآليات سوقية ومؤسسية. كما أن احتمال اختيار شركات محاسبة كبرى كمزود للتوكيد يتزايد للشركات العاملة في دول تركز على المساهمين وذات مستوى تطور تشريعي أقل.

#### دراسة (بجي وصورية، 2008)

بين البحث بأن التنمية المستدامة تشمل ما يزيد عن النمو، فهي تتطلب تغييراً في محتوى النمو، بحيث يصبح أقل مادية واستخداماً للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات، للمحافظة على رأس المال البيئي، وتحسين توزيع الدخل، وتخفيض الأزمات الاقتصادية.

#### دراسة (مطر ونور، 2007)

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية. ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحثان دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي عددها (20) شركة أي ما يعادل حوالي (32%) من حجم مجتمع الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تبادر جهات الرقابة والإشراف على تلك الشركات بإصدار دليل يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحوكمة المؤسسية وإرشادات بتطبيقه في الواقع العملي ومن ثم تشجيع الشركات على الالتزام به. هذا بالإضافة إلى تشجيعها على تشكيل لجان للحوكمة المؤسسية من أعضاء مستقلين وذلك على غرار لجان التدقيق الموجوده فيها حالياً.

#### دراسه(الصفار، 2006)

بين الباحث ان قضايا العناية بالبيئة والكلف والإيرادات والمنافع المترتبة عنها تتصدر مكانة بارزة وبالغة الأهمية حول العالم بسبب علاقتها الوثيقة برفاهية الإنسان وبمستوى معيشتة وتقدمه. مما أدى الى زيادة الحاجة لتوفير البيانات المعرفية الملائمة عن البيئة الى الإدارة الداخلية للمنظمات والى افراد المجتمع، وذلك لغرض معالجة الامور المتعلقة بها للمحافظة على البيئة الخضراء وتقييم اداء المنظمات في هذا المجال. ولذلك فان المعلومات الحاليه التي تقدمها المحاسبة الى المجتمع في قوائمها الماليه السنويه لم تعد كافية لاغراض البيئه، وانما تتطلب تركيز المحاسبين في المنظمات، وهم الجئه الاكثر اهتماما بصورة مستمرة، على الاقتصاديات المحتملة ومنافع الادارة الداخلية الاخرى التي يمكن تحقيقها من استحداث المحاسبة للبيئه المستدامة. هذا اضافة الى اهتمام المحاسبين القانونيين والمدققين الخارجيين الذين يتتبعون البيانات المالية ويتحققوا من حقيقتها والتي من ضمنها المعلومات المتعلقة بالبيئه في القوائم المحاسبية.

#### دراسه(تاجيه، 2004)

بين الباحث أنه ونتيجة لاستجابة الرسمية لكل من هيئة برونلند ومؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتنمية والبيئة عام 1992، تبنت معظم الدول التنمية المستدامة كهدف وطني. ويدور النقاش الآن حول كيفية إسهام القطاعات الاقتصادية أو الأعمال في تحقيق هذا الهدف، حيث نتج عن ذلك عدد من المبادئ مثل الأعمال المستدامة أو المسؤولية المؤسسية البيئية. والسؤال الذي طرحته الباحثة ما هو السلوك المناسب لتجسيد الاحتياجات المطلوبة للإشراف على التقدم باتجاه الاستدامة المؤسسية Corporate sustainability. بالحقيقة يوجد استجابتين واسعتين لمشكلة قياس الاستدامة، حيث تبدأ الأولى، بعدم وضوح فكرة الأعمال المستدامة بسبب صعوبة تحديد مجموعة من المؤشرات العملية التي تساعد الشركات في تحسين أدائها البيئي. ويقصد بالقياس هنا إيجاد مؤشرات بيئية ذات معنى وتحتوي موضوع الاستدامة. والاستجابة الثانية الدروس المستفادة من الحسابات القومية التي تساعد في التحديد الرسمي للاستدامة أو عدم الاستدامة لمشروع ما. ويتوسط الاستجابتين السابقتين التأكيد على أن المحاسبة عن التأثيرات أو الضغوطات الخارجية تعود للشركات نفسها. يركز هذا البحث على مدى مساهمة الأفكار الحالية عن الاستدامة ومفهوم محاسبة التكلفة الكلية Full cost accounting، وفي هذا الصدد تبين أن تقييم التكاليف الخارجية (تكاليف المتغيرات الخارجية) المرافقة للتغير البيئي ضمن حسابات الشركات غير ناضجة لغاية الآن. ودون أدنى شك تعتبر التنمية المستدامة مفهوم معقد يفتح الباب للعديد من التفسيرات والمواضيع الخاصة بمدى فائدة ومصداقية محاسبة التكلفة الكلية. ومع ذلك يمكن اتخاذ خطوات عملية باتجاه قياس التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية. وعلى الرغم من عدم وجود نظرية واحدة خاصة بالتنمية المستدامة، إلا أن جميع النظريات تشترك بالفكرة التي تقول أن الرخاء المستقبلي يتحدد بمقدار ما يحدث للثروة بمرور الزمن.

#### دراسة (خليل وهالي، 2003)

هدفت الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح لرفع كفاءة القرارات الإدارية في إطار علاقة لجان التدقيق الداخلي بالحاكمة المؤسسية. وكان من أهم نتائج الدراسة: ضعف نظام الرقابة المحاسبية والتدقيقية بمنظمات الأعمال في غياب الحاكمة المؤسسية، تدني ممارسة وظيفتي الإفصاح والشفافية وضعف أداء كل من التدقيق الداخلي والخارجي من حيث عدم امتلاكهم للمعرفة المتجددة.

#### دراسة (أبو العطا، 2003)

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الحاكمة المؤسسية الذي بدأ يتعاطم في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين. وكان من أبرز النتائج والتوصيات: إبراز دور كل من التدقيق الداخلي والخارجي للمحافظة على السمعة الاقتصادية للشركة ورفع قيمة أسهمها في الأسواق المالية، لذلك يجب أن تكون كل من معايير الإفصاح والشفافية ومعايير المحاسبة والتدقيق عصب مبادئ حوكمة الشركات.

#### دراسة (ياسين، 2003)

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية أجهزة الرقابة في تفعيل الإطار المحاسبي لحوكمة الشركات مع بيان ضرورة ارتباط هيئة الإشراف والرقابة على الأداء المحاسبي للشركات مع كل من المجلس الأعلى للمحاسبة والهيئة العامة لسوق المال مع ارتباطها بالمدقق الخارجي لهذه الشركات ولجنة التدقيق الخاصة بالشركات. وكان من أبرز نتائج الدراسة ضرورة التزام الشركات بتوفير بيانات دقيقة ذات شفافية عالية مع ضرورة التزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق المعروفة، مع التركيز على دور وأهمية مهنة التدقيق الداخلي في مساعدة الهيئة في أعمالها الرقابية وذلك في إطار تفعيل العمل المحاسبي لحوكمة الشركات.

#### دراسة (Scren, 2006)

هدف الدراسة: أصبح المستهلكون والمستثمرون والحكومات اليوم أكثر تطوراً ووعياً لمعرفة مدى تحسن سلوك حاكمية الشركات وكفائها، فهذا يعتمد على وجود بيئة جديدة سريعة التغير، ولمواكبة هذا التغير والتجدد لا بد من امتلاك مورد مهم ألا وهو المعرفة المتمثلة برأس المال الفكري وكانت نتائج الدراسة أن رأس المال الفكري يعتبر مورداً مهماً يعتمد عليه في تحقيق ازدهار لسمعة الشركة الاقتصادية وتحسين أدائها بل قد يكون أحد المكونات الرئيسية الهامة لجميع الشركات المتبعة للحاكمية الكفوءة، أن هذا العنصر المهم يساهم برفع قيمة أسهم الشركات ويزيد من إيراداتها لذلك لا بد من وجود استراتيجية كفوءة تصف جميع العمليات الخاصة بتملك هذا المورد المهم.

#### دراسة (Margaret, 2001)

هدفت الدراسة إلى معرفة مقدار الإفصاح الإجمالي عن عناصر حوكمة الشركات في شركة فيليب بالنسبة للتغيرات المالية في التقارير المالية في الشركة خلال فترة ما بين عام 1992 وعام 2000. توصلت الدراسة إلى أن أهم عناصر الحاكمية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المنشورة خلال فترة الدراسة هي لجنة التدقيق والنظام الأخلاقي للشركة وتكوين المجلس ومكافآت مجلس الإدارة والرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي واللجان التنفيذية ومجلس الإدارة، كما بينت أن التغير في محتوى تقارير حاكمية الشركات مع مرور الوقت يكون واقعاً للتغير في كل من الهيكل التنظيمي للشركة وأنشطة أعمال الشركة والمركز المالي للشركة.

#### أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت مفهوم تقارير الاستدامة باعتبارها تجسيد حقيقي للحاكمية المؤسسية للشركات العاملة في قطاع الشركات المساهمة العامة الأردنية على حد علم الباحثان . حيث قدمت هذه الدراسة توصيات تتمخض بضروره ان يساهم مفهوم الاستدامة وتقاريرها وبشكل تدريجي في إعادة تشكيل منهج وطرق الحاكمية المؤسسية للشركات, بالإضافة على أنه يجب التأكيد وبشكل جذري على إن الحاكمية والاستدامة عنصران أساسيان في تقييم الأداء طويل الأمد للشركات من الناحية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ، وذلك لطمأنة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين ، وعليه يستوجب إدخالهما في استراتيجية الشركة وفي عملياتها. مما يقتضي ذلك إن تركز الحاكمية على خلق القيمة المستدامة ، وان يعرف المدراء إن مسؤوليتهم النهائية هي الانجاز الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للمجتمع المحيط بهم .

## الجانب النظري

### مفهوم الحاكمية

تشير الكثير من الأبحاث والدراسات إلى عدم وجود تعريف أو ترجمة واحدة لمصطلح (Corporate Governance)، حيث إن هذا اللفظ قد قدم من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي ترجم إلى اللغة العربية بعدة تسميات، فقد عرفها البعض بأنها الإدارة الرشيدة سواء للشركات تحديداً أو للاقتصاد بصورة عامة. و رأى آخرون ترجمتها بالإجراءات الحاكمة أو التحكم في المنشأة، أو ممارسات الإدارة للسلطة الجيدة، أو التحكم المؤسسي أو الحكمانية، أو العقلانية، أو الحوكمة الشركائية.

لكل من هذه المفاهيم مدلولاتها الخاصة بها لمن قام بايجادها وترجمتها، فمثلاً أن المفهوم المترجم (الإجراءات الحاكمة) هو مرادف للحاكمية المؤسسية وهو انطلاق من أساس تحقيق التوازن في حقوق المصالح المتعارضة.

أما مفهوم التحكم المؤسسي فهو يعتبر مفهوماً بديلاً يستخدم لأغراض أحكام الرقابة على مديري الشركات ومنظمات الأعمال من قبل مقدمي الأموال (أصحاب المصالح) لضمان عدم قيام مديري تلك الشركات والمنظمات باستغلال أموالهم ذاتياً أو باستثمارها في مشروعات غير رشيدة اقتصادياً.

أما بالنسبة (لممارسة الإدارة للسلطة الجيدة) فإن هذا المفهوم هو مقابل لمفهوم الحاكمية المؤسسية، وسبب اعتماده يرجع إلى محاولة تدعيم مصالح الأطراف المساهمة في الشركة من أجل تخفيض المخاطر وتحسين الأداء وتنشيط أسواق المال، فضلاً عن دعم القدرة التنافسية للشركات المختلفة، وصولاً إلى تحقيق الشفافية وإبراز مفاهيم وأساليب المحاسبة الاجتماعية (Stijn، 2006، p91-122)

### أهداف الحاكمية المؤسسية

تهدف الحاكمية المؤسسية الجيدة إلى تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف تتمثل فيما يلي: (توفيق، 2005، 5) و (Greet، 2004، p292، 301)

- (1) تعظيم أداء الشركات.
- (2) وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو للأقل التقليل من الغش وتضارب المصالح وجميع التصرفات غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً.
- (3) وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها.
- (4) وضع أنظمة يتم بموجبها القيام بإدارة الشركة وفقاً لهيكل تحدد توزيع كل من الحقوق والمسؤوليات (مجلس الإدارة والمساهمين).
- (5) وضع القواعد والإجراءات الكفيلة والضرورية المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تتضمن تحقيقاً لأهداف الحاكمية للشركات.



و في الآونة الأخيرة تعاضمت وبشكل كبير أهمية الحاكمية المؤسسية وذلك بسعيها نحو تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصافة القانونية والرفاهية الاجتماعية لجميع الاقتصادات والمجتمعات المطبقة لها.

وقد تنامت على الصعيد الاقتصادي أهمية اتباع قواعد سليمة وحصيفة للحوكمة تساعد على تحقيق الأهداف التالية ( ابو العطا، 2003، 6 ) :

- 1) ضمان قدر عالٍ من الطمأنينة لكل من المستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لجميع استثماراتهم مع ضرورة التأكيد على الحفاظ على حقوق الأقلية من حاملي الأسهم.
- 2) التركيز على هدف تعظيم القيمة السهمية للشركة والقيام بتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية وخاصة في ظل وجود استحداثات لوحداث مالية جديدة فضلاً عن حدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيس.
- 3) التأكيد وبشكل حازم على كفاءة تطبيق برامج التخصصية والقيام بحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها فضلاً عن التأكيد على تحقيق تلك البرامج لأهدافها المقررة لها مسبقاً منعاً لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.
- 4) التركيز على ضرورة توفير مصادر تمويل سواء أكانت محلية أم عالمية لجميع الشركات سواء بالاعتماد على الجهاز المصرفي أو الأسواق المالية الخاصة في ظل تزايد سرعة انتقال التدفقات الرأسمالية.
- 5) تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية مما يساعد على تدعيم واستقرار نشاط جميع الشركات العاملة وذلك للوصول إلى الهدف الأسمى ألا وهو درء حدوث انهيارات قد تصيب الأجهزة المصرفية أو الأسواق المالية المحلية منها أو حتى الأجنبية مما يدفع بعجلة التنمية والاستقرار الاقتصاديين.

**الحاكمية المؤسسية واثرها في التنمية المستدامة في المجتمعات المطبقة لها:ويمكن تلخيصها بما يلي :**

1. لحاكمية الشركات تطبيقات اوسع بكثير من مجرد تحسين الاجراءات الداخلية في الشركة ، وهي تطبيقات مهمة بذاتها فحاكمية الشركات تشمل طائفة واسعة من الأدوات التي تتعامل أيضا مع البيئة التي تعمل فيها الشركات \_ أي المشاكل المتعلقة بالتنظيم المؤسسي للبلاد .
2. بالإضافة الى اجتذاب الاستثمار ، وتحسين التنافسية وادارة المخاطر ، تعتبر حاكمية الشركات أساسية أيضا في تغيير العلاقة بين مجتمع الأعمال والدولة في الكثير من الأسواق الصاعدة . فبضخها للشفافية في المعادلة تساعد في القضاء على الشللية والمحاباة والمحسوبية وتيسر بدلا منها التبادل الحر بين القطاع الخاص والحكومة .
3. تساعد حاكمية الشركات على بناء اساس متين للنمو الاقتصادي وخلق الوظائف وقيادة القطاع الخاص للحد من الفقر وذلك بمساعدتها للدول على اجتذاب الاستثمار وتسهيل الاصلاح المؤسسي وتقليص فرص الفساد وزيادة التنافسية وحماية حقوق صغار المساهمين .
4. ان حاكمية الشركات قابلة للتطبيق على طائفة واسعة من الشركات فهي لا تقتصر على الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات المطروحة أسهمها في كبريات أسواق الأسهم فالكثير من آليات حاكمية الشركات يمكن

- أن تنفيذ مختلف أنواع الشركات \_ بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات العائلية غير المدرجة في أسواق الأسهم.
5. تعمل الحاكمية الى بناء الاستدامة في الشركات والحفاظ على قدرتها التنافسية لأن تلك الآليات تعتبر وسائل لإدخال الشفافية والمساءلة والمسئولية والعدالة في بنية اتخاذ القرار في الشركة.
6. ينبغي أن يكون هنالك تركيز كبير في العديد من الأسواق الصاعدة . على تعزيز آليات حاكمية الشركات القائمة ، فعلى الرغم من أهمية التطوير أدوات جديدة ينبغي على المؤسسات الماليه إيلاء اهتمام أكبر بالآليات القائمة بالفعل والسعي الى ضمان تطبيقها بشكل ملائم ونافذها لكل اللاعبين في السوق .
7. على الرغم من استمرار الجدل حول النظام الطوعي في مقابل النظام الإلزامي حاكمية الشركات . ينبغي أن يسعى الإصلاحيون لإدماج مجتمع الأعمال في عملية تطوير آليات حاكمية الشركات أيا كان النظام المتبع . فإدماج مجتمع الأعمال في تلك العملية مبكرا يخلق لديه شعورا بالملكية ويوفر فرصا هائلة لآراء قيمة وتطبيق الفعال. \_ ذروة الأمر أن خلق انظمة قيمة حاكمية الشركات - اذا ما اجتمع لها تعزيز الحقوق الأساسية والمؤسسات القانونية - من شأنه أن يسهم في تطوير مجتمع مستقر وديمقراطي.

#### قيم حوكمة الشركات : (شكولونيكوف، ولسون، 2010، 20)

الشفافية والمسئولية والمساءلة والعدالة تلك هي المفاهيم الأربعة التي يتم اعتبارها -على نطاق واسع الآن- المبادئ الأساسية للحاكمية الرشيدة للشركات . ولنعد هنا الى التعريف الأصلي لحاكمية الشركات، حيث بني حول مفهوم المساءلة . وقد نشأ من اعتقاد بأن الملاك يعهدون للمديرين بإدارة شركتهم ولهم أن يسألوهم عن أي تغييرات تطرأ على هذا الاتفاق، تتطلب المساءلة بهذا المعنى أن تلعب مؤسسات داعمة داخليا وخارجيا دورها.

عندما نتحدث عن الشفافية في سياق الشركات يكون التركيز على الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للمساهمين في الوقت المناسب . وقد يكون هذا الإفصاح طوعيا أو إلزاميا على حسب السوق والبيئة القانونية اللتين تعمل في ظلها الشركة ، تضمن العدالة في إطار الحاكمية الشركات المعاملة المتساوية لصغار المساهمين ، والموظفين والمديرين وغيرهم من أطراف أخرى ، إذ تسعى قواعد الحاكمية الرشيدة وآلياتها في القطاع الخاص الى القضاء على التمييز وإرساء بيئة واضحة يسهل توقع ما سيحدث فيها . تقضي الى تخطيط استثماري طويل المدى . ولكن

يتعامل مفهوم المسئولية مع استقامة الاسواق وثقة المواطنين في مؤسسات السوق وشركاته والمسئولية تطبيقها في بيئة الأعمال على المستويين الداخلي (الملاك- المديرين- الموظفين) والخارجي (الأعمال - المجتمع)

وانطلاقا من هذا المفهوم البسيط تمتد حاكمية الشركات الى ميادين عديدة متعلقة بخلق اعمال مستدامة ، كيف يؤدي مجلس الإدارة عمله فعليا ؟ وما دوره؟ كيف تعرف حقوق حلما الأسهم؟ ما الآليات المتوفرة لتحاكي إساءة التعامل مع حقوق صغار المساهمين ؟ ما آليات الإفصاح الرئيسية . وما مناطق عمليات الشركة التي لا ينبغي الإفصاح عنها للجمهور؟

بيد أن تلك النظرة الضيقة لحاكمية الشركات والتي ترى فيها وسيلة مفيدة فقط للشركات الكبرى التي يكثر عدد حملة الأسهم فيها وكذلك المديرين الأقوياء والمطروحة أسهمها في كبريات أسواق الأسهم في الدول المتقدمة . نظرة أصبحت محل تساؤل متزايد من جانب الإصلاحيين ومجتمعات الأعمال في جميع أنحاء العالم ، فقد تم الربط ، على سبيل المثال، بين ضعف حاكمية الشركات وعدم قدرة الدول على جذب الاستثمار ، و حدوث انهيارات مالية ، واستمرار الفساد ، وفشل الخصخصة ، وضعف حقوق الملكية ، والكثير من تحديات التنمية الأخرى التي تواجه الدول حول العالم ، هذا الوضع رفع كثيرا من استعداد العديد من الاقتصادات لتقبل فكرة أن حاكمية الشركات الرشيدة أمر جوهري لتمتع تلك الاقتصادات بالعافية العامة ، كذلك بدأت الشركات ترى في حاكمية الشركات أمرا يمكن ان يجعلها في قمة القدرة التنافسية ، الا ان التحدي الذي لا يزال قائما ، يتمثل في كيفية ترجمة هذا الاهتمام المتزايد الى اصلاحات تفضي بالفعل الى تحسين ممارسات الحاكمية .

مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال الحاكمية المؤسسية

في الاجتماع الذي عقد على المستوى الوزاري في الفترة من 27-28 / إبريل/ 1998 طلب مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من المنظمة أن تقوم بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات عن الحاكمية المؤسسية بالتعاون مع كل من الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص.

وبالفعل قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل عهد إليه بمهمة وضع مبادئ غير ملزمة للحاكمية المؤسسية، وتمت الافادة من إسهامات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقطاع الأعمال والمستثمرين والاتحادات المهنية والآخرين الذين لهم اهتمامات بهذا الموضوع.

وفي 26-27 مايو 1999 تم إخراج هذه المبادئ إلى حيز الوجود تستهدف ما يلي: ( OECD, 2004, p4-59 )

(1) مساعدة حكومات الدول الأعضاء وحكومات الدول غير الأعضاء (في هذه المنظمة) في غمار جهودهم لتقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية لموضوع الحاكمية المؤسسية، بالإضافة إلى توفير الخطوط الإرشادية والمقترحات لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين والشركات وغيرها من الأطراف التي تلعب دوراً في عملية وضع أساليب سليمة للحاكمية المؤسسية.

(2) تركيز المبادئ على الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصات وأيضاً تعتبر أداة مفيدة في الوقت نفسه لتحسين أساليب الحاكمية للشركات التي لا تتداول أسهمها في البورصات مثال ذلك (الشركات المغلقة والشركات المملوكة للدولة).

(3) تعتبر أساساً مشتركاً للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتعتبر بمثابة ضرورة ملزمة لتطوير أساليب الحاكمية الخاصة بالشركات حيث إن الغاية الأساسية هي أن تكون المبادئ موجزة ومفهومة، ويسهل الوصول إليها من جانب المجتمع الدولي.

وتغطي هذه المبادئ عدة مجالات يمكن التعبير عنها بالشكل التالي:



(الشكل من إعداد الباحثين)

المبدأ الأول وهو يتعلق بحقوق المساهمين:

إن إطار حوكمة الشركات يجب أن يكفل بوجوده حماية مركزه لحقوق المساهمين، وتشمل ما يلي:

(1) هناك حقوق أساسية للمساهمين وتتمثل بما يلي:

أ- تأمين أساليب تسجيل الملكية.

ب- نقل أو تحويل ملكية الأسهم.

ج- كيفية الحصول على المعلومات الخاصة بالشركات في زمن ووقت مناسبين وبصفة منتظمة.

د- العمل على المشاركة في التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.

هـ- القيام بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

و- القيام بالحصول على حصص من أرباح الشركات.

(2) النقطة المهمة الأخرى تتعلق في بيان كيفية حصول المساهمين على معلومات كافية عن القرارات التي لها

ارتباط مباشر بالتغيرات الأساسية في الشركات ومن هذه المعلومات:

أ- التعديلات في الأنظمة الأساسية للشركات أو حتى في مواد تأسيس الشركات.

ب- المعلومات الخاصة بطرح الأسهم الإضافية.

- ج- أي معلومات عن التعاملات المالية وغير العادية التي تسفر في النتيجة عن بيع الشركات.
- (3) يجب أن يكون هناك حق للمساهمين في إعطائهم فرصة للمشاركة الفاعلة في التصويت في الاجتماعات العامة، كما يجب إعلامهم بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين ومن بينها قواعد التصويت والتي تتضمن ما يلي:
- أ- المعلومات عن تواريخ وأماكن وجداول الأعمال والاجتماعات العامة بالإضافة إلى توفير معلومات كاملة أيضاً في الوقت الملائم بشأن المسائل التي تستهدف اتخاذ القرارات خلال الاجتماعات.
- ب- يجب أن يكون هناك إتاحة فرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة وإضافة موضوعات إلى جدول أعمال الاجتماعات العامة.
- ج- يجب أن تكون هناك فرصة للمساهمين للتصويت سواء بصفة شخصية أو بالإنابة، كما يجب أن يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء أكانت حضورية أم بالإنابة.
- د- يجب الإفصاح عن الهياكل وجميع الترتيبات الخاصة برأس المال التي تساعد أعداداً كبيرة من المساهمين على القيام بممارسة درجة من الرقابة على حقوق الملكية التي يمتلكونها في الشركات.
- هـ- يجب ضمان وجود تعليمات وقواعد وإفصاحات وإجراءات تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال. ويندرج في ذلك أيضاً جميع التعديلات غير العادية، على سبيل المثال عملية اندماج وبيع نسبة كبيرة من أصول الشركة بحيث يساعد ذلك المستثمرين على فهم حقوقهم. كما يجب الإفصاح أيضاً عن جميع المعاملات المالية وبأسعارها الخاصة بها لأن ذلك سوف يساعد على حماية حقوق كل المساهمين وفقاً لفئاتهم المختلفة.
- و- يجب أن لا يكون هناك حماية للإدارة التنفيذية من مساءلتها عن أي أمور تكون في مصلحة المساهمين.
- ز- يجب أن يكون هناك إدراك من قبل جميع المساهمين للتكاليف والمنافع الناتجة عن ممارستهم لحقوق التصويت.

#### المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين

في إطار حاكمية صحيحة وذات دوافع فاعلة يجب معاملة جميع المساهمين سواء أكانوا صغاراً أم أجاناب معاملة متكافئة، كما يجب أن يحصل كافة المساهمين على فرصة للحصول على نفس التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم، وتلبية هذا المبدأ لا بد من القيام بما يلي:

- (1) معاملة كافة المساهمين المنتمين لنفس الفئة معاملة متكافئة.
- (2) يجب على كافة المساهمين في داخل كل فئة ان يكون لهم نفس حقوق التصويت، وعليه فإن جميع المساهمين يجب تمكينهم من الحصول على المعلومات المتعلقة بتلك الحقوق خصوصاً قبل قيامهم بشراء الأسهم في أي شركة.

- (3) التصويت يجب أن يكون بوساطة الأمانة أو المفوضين بطريقة يتفق عليها جميع المساهمين (أصحاب الأسهم).
- (4) كافة العمليات والإجراءات المتعلقة بالاجتماعات العاملة للمساهمين يجب أن تضمن أن يكون هناك معاملة متكافئة لجميع المساهمين، كما يجب ملاحظة أن لا تكون عملية التصويت مكلفة بالنسبة للمساهمين.
- (5) عدم إعطاء الحق للشركات بتداول أسهمها بصورة لا تتم عن المصادقية والشفافية في الإفصاح عن تلك الأسهم المتداولة.
- (6) ضرورة الإفصاح عن أي معلومات خاصة بالشركات يكون لأعضاء مجلس الإدارة أو المدراء التنفيذيين أي مصالح خاصة بها.

#### المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية

وأيضاً في إطار الحاكمية الصحيحة للشركات يجب الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسمها القانون، وعلى أن يكون هناك أيضاً تشجيع وتعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة، لذلك يجب العمل على ما يلي:

- (1) ضرورة التأكيد على حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون
- (2) عندما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن ذلك يدفع إلى ضرورة تعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم.
- (3) يجب أن يكون لإطار حوكمة الشركات آليات متميزة لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الآليات تحسناً في مستويات أداء الشركات، لذلك فعندما يكون هناك مشاركة فاعلة لأصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات فإن ذلك سوف يكفل فرصة حصولهم على المعلومات الكافية عن إسهاماتهم في تلك العمليات.

#### المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

يجب أن يتضمن إطار الحاكمية ضرورة ملحة في تحقيق الإفصاح الدقيق في الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتعلقة من حيث تأسيس الشركة، موقفها المالي، الأداء، الملكية، وأسلوب ممارسة السلطة وهيكلية الإدارة في الشركات، لذلك يجب أن يكون هناك ما يلي:

- (1) الإفصاح بشكل كامل عن:
  - أ- النتائج المالية والتشغيلية في الشركات.
  - ب- أهداف الشركة وأهميتها بالنسبة للمجتمع.
  - ج- حقوق الأغلبية من حيث حق التصويت والمساهمة فضلاً عن بيان مكونات أعضاء مجلس الإدارة، والمدبرين التنفيذيين ومرتباتهم وجميع المزايا الممنوحة لهم.
  - د- عوامل المخاطر المحتمل تعرض الشركة لها.
  - هـ- سياسات وهيكل حاكمية الشركات اللازمة للاتباع.

(2) يجب إعداد مراجعة شاملة للمعلومات الخاصة بالشركات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع ضرورات ومعايير الجودة للمحاسبة المالية، فضلاً عن ضرورة الإفصاح عن الأمور غير المالية التي قد تكون بالإضافة إلى ما سبق من متطلبات عملية التدقيق.

(3) يجب القيام بعملية تدقيق سنوية عن طريق الاعتماد على مدقق خارجي مستقل بهدف إتاحة قوائم مالية للجميع مدققة بأسلوب موضوعي لزيادة اطمئنان أصحاب المصالح للشركة.

(4) يجب التأكيد على ضرورة تزويد وحصول جميع المساهمين أو مستخدمي المعلومات الخاصة بالشركات بمعلومات كاملة عن الشركات في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

#### المبدأ الخامس: صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يعمل إطار الحاكمية الجيد على توضيح الخطوط الإرشادية والاستراتيجيات المطلوبة لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكون هناك متابعة فعالة للإدارة التنفيذية للشركات من قبل مجلس إدارتها، ولذلك يجب العمل على (OECD, 2004 p28) :

يجب أن يكون عمل مجلس الإدارة على أساس توافر معلومات كاملة، فضلاً عن ضرورة توافر النوايا الحسنة حين أداء أعمالهم والالتزام بجميع القواعد المطبقة والمتعلقة بحوكمة الشركات على أعلى المستويات، مما يحقق مصالح الشركة والمساهمين.

عند اتخاذ قرارات من قبل مجلس الإدارة ذات تأثيرات متباينة على فئات المساهمين المختلفين، فإن المجلس يجب عليه القيام بتحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

يجب أن يكون هناك ضمانات للمواعة ما بين القوانين السارية وأعمال الشركة، كذلك يجب أن يقوم المجلس بالأخذ بنظر الاعتبار كافة اهتمامات أصحاب المصالح المختلفين.

يجب على مجلس الإدارة القيام بالوظائف الأساسية التالية:

أ- مراجعة وتوجيه لاستراتيجيات الشركة المنشودة والمخطط لها مسبقاً، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وخطط النشاط، وأن تقوم بوضع أهداف الأداء المخطط لها مسبقاً محل التنفيذ وأن تتابع أداء الشركات، كما عليها التأكد أيضاً من الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ على الأصول وبيعها.

ب- يجب التأكيد على ضرورة اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وعلى درجة عالية من الكفاءة، وتقدير رواتبهم والمزايا الممنوحة لهم حسب كفاءتهم ، ويجب الأخذ بنظر الاعتبار أيضاً القيام بإيجاد خطط للتعاقب الوظيفي، وكذلك التأكيد على وجود الشفافية في عملية الترشيح لاختيار أعضاء مجلس الإدارة.

ج- التركيز على القضايا المهمة كتعارض المصالح ما بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين، على سبيل المثال التخوف من سوء استخدام موجودات الشركة.

د- التأكيد على ضرورة سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة وذلك بالنظر أن لهذه التقارير شخصيه مستقلة محايدة يراجعها (المدقق الخارجي)، مع إيجاد وتنظيم الرقابة الفاعلة والملائمة، وبصفة خاصة أنظمة متابعة المخاطر والرقابة المالية، وبيان مدى الالتزام بأحكام القوانين السارية التي لها علاقة بأعمال الشركة.

هـ- تغيير أطر حاكمية الشركة بما يتناسب مع التغييرات الحديثة البارزة في بيئة أعمال الشركات، وملاحظة مدى فعالية مجلس الأداء في التكيف مع هذه التغييرات، والنظر إلى مدى قدرته على الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

يجب أن يكون هناك تقييم موضوعي لشؤون الشركة من قبل مجلس الإدارة دون تدخل وتأثير من الإدارة التنفيذية العليا وذلك عن طريق:

أ- قيام المجلس بإعادة النظر في تعيين أعضاء غير تنفيذيين يتمتعون بالقدرة على التقييم المستقل لأعمال الشركة حيث قد يكون هناك تضارب مصالح، على سبيل المثال: التقارير المالية السنوية، وتقارير مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

ب- كي يستطيع المجلس تحقيق مسؤولياته يجب أن يتوفر له المعلومات الكافية والدقيقة وفي الوقت المناسب وذات الصلة بمواضيع مختلفة متعلقة بالشركة.

#### المبدأ السادس : المسؤولية الاجتماعية وتقارير الاستدامة

ويرى ( مطر ونور ، 2007 ، 9) ان اكتمال شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمه العامه في الدول النامية ومنها الاردن ، يتطلب اضافة مبدأ سادس لمبادئ منظمة ( OECD ) الا وهو وفاء الشركات بالتزاماتها الاجتماعية تجاه البيئة التي تعمل فيها ، وهذا يعتمد على أساس أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسود تلك البلدان وبسبب الضعف النسبي للموارد الاقتصادية يفرض هذا على الشركات العاملة فيها نوعا من المسؤولية الاجتماعية باتجاه المجتمع الذي تعمل فيه . ومن هذه الواجبات وعلى سبيل المثال أن تسهم تلك الشركات في تنمية وتطوير المجتمع عن طريق توفير فرص كافية لتوظيف العماله وذلك ايمانا بمساهمتها في مكافحة البطاله ، او أن تقوم في مكافحة التلوث او تجميل البيئة المحيطة بها ، او أن تقوم بتقديم التبرعات والمعونات للجهات الخيرية ومؤسسات النفع العام ، ثم تعمل جاهدة على تحسين نوعية منتجاتها . وهنا براي الباحثان يجب ان يتجسد بتقرير يطلق عليه تقرير الاستدامة . لكن ماهو مفهوم هذا التقرير ، وهذا ماسوف نبينه

#### مفهوم تقارير الاستدامة (الابلاغ عن الاستدامة)

يعتبر الابلاغ عن الاستدامة Sustainability Reporting مصطلح حديث نسبياً لكل من المتنتع لهذا الموضوع ، حيث يتبلور هذا المصطلح في الاليه تعامل الشركات مع حقائق مالية وغير مالية هامة مثل الأمور المتعلقة بالحاكمية والمواضيع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمخاطر، والفرص والتي يمكن ان تؤثر على الاداء المستقبلي للمؤسسات، وعلى دخلها وقيمتها. (ابو زر، 2011)، لذلك فان تلك التقارير تركز عادة بشكل رئيسي على عناصر الأداء التنظيمي المتعلق بالبيئة والمجتمع.

#### تقييم أثر الابلاغ عن الاستدامة



يعتبر تقديم التقارير غير المالية امر اختياري في معظم الحالات وحتى الآن. حيث تعتبر تقارير الاستدامة وبشكل أولي ممارسة للعلاقات العامة وتسمى أحياناً "green wash" لتعطي الانطباع عن قلقها إزاء القضايا الاجتماعية والبيئية. وما زال التساؤل حول ما هي أهمية وجود تقرير الاستدامة؟ يعد الإعداد لمثل هذا التقرير اعداداً طوعياً للشركات، ولكن البحوث تقترح نظريتان واضحتان مميزتان بالنسبة لهذا التساؤل، والإجابة تتمثل في، النظرة الأخلاقية مقابل النظرة الاقتصادية. فمن الناحية الأخلاقية، فان الشركات تتحمل الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية للمشاركة في النشاطات بمسؤولية اجتماعية، وبالتالي تشير تقاريرها إلى مثل هذه النشاطات، لأن ذلك يعتبر العمل الصحيح الذي يجب عمله. من ناحية أخرى، وبالنسبة للنظريات الاقتصادية، فإن التأكيد على هذه التقارير يبني لوجود السمعة الأفضل للشركة، ويعمل على زيادة وفوائد حملة الأسهم بشكل مباشر وغير مباشر. ونعتمد بأنه اذا تمت تلبية احتياجات المجموعات المختلفة من أصحاب المصالح، وعلى رأسهم العملاء والموظفين والمجتمع، عندها سوف يتم الحصول على الربح العادل للمستثمرين، وبالتالي دعم النظرية الاقتصادية لإنتاج المسؤوليات الاجتماعية.

وعلى الرغم من عدم وجود صلة مباشرة تربط بين نشاطات المسؤولية الاجتماعية مع التوفيرات في التكلفة، إلا انه غالباً ما يلي ذلك فوائد غير ملموسة. مثال على ذلك، فإن غياب المعلومات، يمكن أن يؤدي إلى أن الكثير من الناس سيفترضون الأمور السيئة عن القضايا البيئية والصحية وعن السلامة الموجودة في الشركة. مزايا تقرير الاستدامة (ابو زر، 2011، 4)

تحتاج المنشآت على إختلافها الى التركيز وبشكل متزايد على تبعات قابليتها في البقاء كنتيجة للإهتمام المتزايد في موضوع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لهذه المنشآت والمخاطر والفرص المتاحة، لذلك فإن على المنشآت دمج مفهوم الاستدامة بشكل متكامل داخل أنشطتها وعملياتها.

وقد أبرزت الجهود المختلفة بأن اداء الاستدامة الجيد والابلاغ عن الاستدامة له مزايا متعددة ، منها ما يلي:

- 1- يعتبر تقرير الاستدامة مقياساً لمدى فعالية المبادرات التي يتم إطلاقها وتنظيمها، و
- 2- كدليل توجيهي ومرجع للمبادرات المستقبلية، و
- 3- للتصرف كحافز للإبداع، و
- 4- للمساعدة والتسهيل للحصول على فرص أعمال جديدة، و
- 5- القدرة على تحسين مستوى التأثير على المجتمع، و
- 6- تخفيض المخاطر، و
- 7- كفاءة في التكاليف، و
- 8- لمراقبة التقدم الذي يحرز، و
- 9- دعم العملاء من أجل تحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم، و
- 10- إمكانية لتحسين قيمة العلامة التجارية، و
- 11- لإشراك أصحاب النفوذ في عملية تبادل المعلومات، و
- 12- تفصيل ما تقوم الشركة بعمله بخصوص المواضيع البيئية والصحية والسلامة، و

- 13- ترسيخ مبادئ الحاكمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و
- 14- توفير بنية تحتية متطورة وفعّالة تشكل قاعدة متينة لبناء مدن مستدامة، وبناء اقتصاد حيوي يوفر نمواً طويلاً للأمد.

### تجارب الحاكمية في الإفصاح عن تقارير الاستدامة (حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

غالبًا ما تتسم ممارسات الحاكمية في مختلف بلدان العالم بالسرية، وتحاول شركات عديدة أن تبقى ممارسات الأعمال والتمويل بها بمنأى عن علم وتمحيص العامة. ومهما كانت منافع هذه الاستراتيجية، فهناك نقاط سلبية للتعتيم، بما في ذلك قلة الاستثمار من المصادر الخارجية. وكانت الشركات، تقليدياً، محتاطة في إدخال استثمار من الخارج خشية فقد السيطرة، غير أن استقطاب الاستثمار الخارجي أصبح أكثر شيوعاً بشكل تدريجي. ولا يمكن اتخاذ هذا الطريق إذا لم يكن المستثمرون الخارجيون على علم كاف بالشركة، وبإمكانهم أن يراقبوا نتائجها. ويضع المستثمرون ثقة أكبر في الشركات التي توفر معلومات واضحة ومتاحة، وتسمح لهم بتقييم المخاطر والمكافآت المحتملة لاستثماراتهم. وبدخول جيل جديد من المديرين الإداريين إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتمتعون بفهم لمنافع التمويل الخارجي والنمو الذي يمكن أن يجلبه، سوف يزداد طلب السوق وقبوله لقدر أكبر من الشفافية. وكما تدل دراسات حالة عديدة، فإنه كلما كانت هناك حاجة لرأس المال، وفرت شركات المنطقة المعلومات المطلوبة. ومن المتوقع أن يصبح هذا الاتجاه أكثر انتشاراً. (مركز لمشروعات الدولية الخاصة، 2011، ص12-17)

ويطلب من جميع الشركات المدرجة أن تفصح عن نتائجها المالية، غير أن التقرير المالي المفصل ليس من بين الشروط في معظم الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي بعض الحالات، تفصح الشركات عن أكثر مما يلزم حتى تولد الثقة وتحتفظ بها في عملياتها، أو لتبني الثقة مع أصحاب المصالح. ويعد هذا الإفصاح من الوسائل الأساسية لجذب وإيلاج المستثمرين والشركاء المحتملين. وفي الشركات الأصغر، قد يشكل المساهمون العائلة الحاكمة، وفي هذه الحالة يصبح 685 التقرير السنوي وسيلة تواصل موحدة. وأشار مسح أجرته شركة برايس واتر هاوس كوبرز، واشتمل على من مؤسسات استثمار و445 محلاً في أسواق الأسهم من 14 دولة، إلى اعتقادهم بأن التقرير السنوي هو وسيلة للتواصل بشأن محركات تطوير الأعمال، أكثر منه دليلاً على الأداء، فلم يعد السوق مهتماً فحسب بالأداء المالي السابق، وإنما بالتوجه المستقبلي في إطار الاستراتيجية والاستثمارات والنمو المتوقع. وفي هذا الإطار فإن الأداء المستقبلي المتوقع للشركة (المحدد بصورة صحيحة)، يعد من اهتمامات المستثمرين الرئيسية، حيث إن أرباحهم ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية الشركة وتنفيذها. ويمكن أن يكون لأسلوب عرض التقرير السنوي والمعلومات التي توجد به أثر كبير على القراء المحتملين. حيث يهتم أصحاب المصالح بالهيكل والمحتوى بما في ذلك الصفحات الرئيسية، والأحداث المهمة التي وقعت خلال العام التقويمي، وأسلوب العرض، والصور، والنتائج المالية، وأية توقعات مستقبلية. كما توفر التقارير السنوية أيضاً وضع إطار للممارسات غير الرسمية والتعريف بها كجزء من التطور المستمر لثقافة الشركة.

وتختلف الدول في عاداتها وأعرافها فيما يتعلق بتكوين التقرير السنوي. وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت معايير إفصاح سنوية على المستوى الدولي نتيجة لعولمة أسواق المال. وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن تتضمن التقارير السنوية تحليل الإدارة ونقاشها لعمليات الشركة. ويخلق الجمع ما بين هذا النقاش وبيانات الشركة المالية رسالة قوية تمتاز بالشفافية. ومن المصادر الإقليمية وضع المركز المعهد العربي لرؤساء المؤسسات في تونس دليلاً للتقارير السنوية يوفر نموذجاً للشركات فيما يتعلق بمحتويات وهيكل التقارير السنوية. كما يوصي مجلس المعايير المحاسبية الدولية أيضاً بإيداع تقارير إدارية فيما يتعلق بالبيانات المالية، على أن يتضمن ما يلي:

1- شرح للمؤشرات المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية.

2- بيانات عن وضع الشركة المالي.

3- عوامل المخاطر المحتملة.

4- اتجاهات السوق والصناعة.

4- موارد رأس المال.

5- معلومات أساسية عن كيفية إدارة المخاطر.

ويمكن أن تفصح الشركة عن معلومات عما يزيد على المعلومات الضرورية، مثل سياستها البيئية أو مبادرات المسؤولية الاجتماعية. وتضمن بعض الشركات هذه المعلومات في تقاريرها السنوية بينما تقوم شركات أخرى بوضعها في تقارير خاصة بالمسؤولية الاجتماعية.

والآن سوف نقوم باستطلاع آراء عينة من المدققين الخارجيين الأردنيين حول كيفية تجسيد تقارير الاستدامة للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة

### الجانب العملي

ناتي في هذا الجانب لتحليل آراء المستبانيين حول تقارير الاستدامة وأهميتها بتعبير عن التطبيق الصحيح للحاكمية وعلى النحو التالي:

#### جدول (1)

نتائج ثبات مجالات الدراسة باستخدام أسلوب ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي

المجال	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
تعبير تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمية	10	0.884

يبين الجدول (1) نتائج ثبات مجالات الدراسة باستخدام أسلوب ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي وقد بلغت قيمة ألفا كرونباخ لأداة الدراسة ككل (0.884) وتعد هذه القيمة عالية وتعبير عن اتساق داخلي للفقرات وبالتالي تعكس ثباتاً مناسباً وكافياً لأغراض إجراء هذه الدراسة

جدول (2) وصف أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	%
المؤهل	دبلوم	8	11.3
	بكالوريوس	27	38.0
	ماجستير	36	50.7
	دكتوراه	0	0
المجموع		71	100
التخصص	محاسبة	32	45.1
	ادارة اعمال	21	29.6
	اقتصاد	15	21.1
	علوم مالية ومصرفية	3	4.2
	اخرى	0	0
	المجموع		71
الشهادة	CPA	0	0
	ACPA	11	15.5
	CA	12	16.8
	JCPA	48	67.6
المجموع		71	100
الوظيفة	صاحب او شريك مكتب تدقيق	16	22.5
	مدقق حسابات عادي	14	19.7
	مدير دائرة التدقيق	0	0
	مدقق حسابات رئيسي	41	57.7
	مدقق حسابات مساعد	0	0
	اخرى	0	0
المجموع		71	100
الخبرة	اقل من 5 سنوات	4	5.6
	5 - 10 سنوات	16	22.5
	11 - 15 سنة	15	21.1
	16 - 20 سنة	36	50.7
	20 سنة فاكثر	0	0
المجموع		71	100

ويتبين من خلال الجدول السابق ان النسبة الاكبر من المستبانيين هم من حملة الشهادة الماجستير وبسبه 50.7 وهذا يدل على امتلاكهم للخبرة العلمية الكافية في المعرفة لدلالة وحيثيات الموضوع المطروح عليهم مما يعطي صدق الإجابة على اسئلة الاستبانة. ونجد بالمقابل ان النسبة الاكبر من المستبانيين هم من اختصاص المحاسبة ونسبه 45.1، وهذا يعطي مؤشر اخر على امتلاك هؤلاء المستبانيين للخبرة العلمية والعملية بما يخص موضوع تقارير الاستدامة والحاكمية واثرها على مجال عملهم ويتناسب هذا مع الشهادة المهنية التي يحملونها حيث كانت النسبة الاكبر منهم هم من حملة شهادة JCPA وبسبه 67.6. وتبين كذلك ان المستبانيين كان مساهم الوظيفي الاكبر هو مدقق حسابات رئيسي وبنسبه 57.7 وهذا يدل على امتلاكهم للحنكة الوظيفية في معالجه القضايا والمسائل المالية والمحاسبية بما يخص تقارير الاستدامة والحاكمية وجاء هذا متناسب مع الخبرة الوظيفية والتي كانت الاكبر هي 16 - 20 سنة وبنسبه 50.7.

### جدول (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات تعبير تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمية

ن=71

الترتيب في المجال	النسبة المئوية	الانحراف	المتوسط	الفقرة
1	96.0	0.52	4.80	1-تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسيه من حيث جلب الاستقرار الى الاسواق التي تعمل من ضمنها الشركات
2	84.2	0.50	4.21	2- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسيه من حيث تعزز التنافسية للشركات على المستوى المحلي والعالمي
4	78.8	0.73	3.94	3-تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسيه من حيث رفع إمكانية درء المخاطر عن الشركه المطبقة لها
5	77.4	0.72	3.87	4- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسيه من حيث تشجع الاستثمار وتخفيض تكلفة رأس المال للشركات
9	72.4	0.66	3.62	5- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسيه من حيث اضعاف اشكال انواع الفساد في الشركات.
7	75.0	0.63	3.75	6- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسيه من حيث تبني علاقات شفافة بين مجتمع الأعمال للشركات والدولة
10	70.8	0.67	3.54	7- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسيه من حيث مساعده الشركات في مكافحة الفقر في المجتمع المحيط بها
6	75.2	0.62	3.76	8- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسيه من

				حيث تعزيز موقع شركته على المستوى المحلي والعالمي
8	73.8	0.65	3.69	9- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية من حيث الالية ترسيخ مبادئ الحاكمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للشركة
3	83.0	0.86	4.15	10- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية من حيث ما تقوم به الشركات بعملها بخصوص المواضيع البيئية والصحية والسلامة للمجتمع
	78.6	0.46	3.93	تعبير تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمية

يبين الجدول قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات تعبير تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية وباستعراض قيم النسب المئوية نجد ان الفقرة الاولى والتي تنص على " تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية من حيث جلب الاستقرار الى الاسواق التي تعمل من ضمنها الشركات" قد احتلت المرتبة الاولى بين الفقرات بمتوسط حسابي (4.80) والذي يمثل نسبة مئوية (96.0%) وهذا يدل ضروره وجود تكامل جاد وفعال مابين اطراف الحاكمية المؤسسية في الشركة والمتجسده بكل من مجلس الاداره ولجنه التدقيق والتدقيق الداخلي والخارجي والذي سوف يؤثر بلا شك بشكل مباشر على المجتمع المحيط بشركه مما يساعدها في نهايه المطاف على تحقيق التميز والتنافسيه والاستقرار في اسواقها المحليه والعالمية. بينما احتلت الفقرة السابعة والتي تنص "تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية من حيث مساهمة الشركات في مكافحة الفقر في المجتمع المحيط بها" بمتوسط حسابي (3.54) حيث يمثل ما نسبته (76.0%) كما وبلغ المتوسط الحسابي لتعبير تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية القيمة (3.93) والذي يمثل اهمية نسبية بلغت (78.6%).

### نتائج اختبار الفرضيات

1. نتائج اختبار فرضية الدراسة وهي

$H_0$ : لا تعبر تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة وللتحقق من هذه الفرضية فقد استخدم اختبار ت للعينة الواحدة حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (4) نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لفحص فرضية الدراسة (تعبير تقارير الاستدامة عن التطبيق

الصحيح للحاكمية المؤسسية في الشركات العامة)

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	القيمة المرجعية	القرار
تعبير تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمية	3.93	0.46	16.97	70	0.000	3	رفض الصفرية

يبين الجدول (4) نتائج اختبارات للعينة الواحدة لفحص فرضية الدراسة تعبير تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمة المؤسسية في الشركات العامة وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.93 وقد بلغت قيمة ت المحسوبة 16.97 بمستوى دلالة يساوي 0.000 وتبين قيمة ت المحسوبة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتوسط وبين القيمة المرجعية البالغة 3.0 وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت اقل من 0.05 بحيث أن هذه الدلالة كانت لصالح تعبير تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمة المؤسسية في الشركات العامة التي كان متوسطها الحسابي هو الأكبر وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية بمعنى أنه تعبر تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكمة المؤسسية في الشركات العامة

### الاستنتاجات

- 1- ان الهدف الأساسي للأعمال المحاسبية التقليديه هو تنمية رأس المال المالكين والمساهمين في الشركات ، وان الممارسات المحاسبية التقليدية لا تتيح إدخال عوامل البيئة الاجتماعية والاقتصادية الخارجية في عمليات الشركة ولذلك فإن المركز المالي للشركة لا يعكس التأثير البيئي والاجتماعي والاقتصادي. والسبب الرئيسي هو ان البيانات المالية للشركة يتم تحديدها وإعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الموضوعه من جهات مهنية مخولة ، ، وفقاً لتلك للمعايير لا يؤخذ في الاعتبار العوامل البيئة الاجتماعية والاقتصادية الخارجية ، وكذلك موضوع استدامة شركه لأمد طويل
- 2- ان التقارير المالية الحالية للشركات بمختلف انواعها ليست مبنية على اساس الاستدامة. ومن الضروري ان تستوعب اليوم مهنة المحاسبة والتدقيق مفهوم محاسبة الاستدامة وأثارها على المجتمع من اجل انتاج ابلاغ مالي واف يستفيد منه اصحاب المصالح جميعا في الشركات.
- 3- ان التقارير العالمية في بلدان العالم المتقدم منظمة بشكل متخصص في تصميم إطار تقارير الاستدامة المستخدمة عالمياً، وان تلك البلدان ملتزمة بالتطوير المستمر لإطار التقارير وتطبيقها في جميع أنحاء العالم بشكل يرفع من مستوى الافصاح والشفافية لاي شركة تقوم باستخدام تلك التقارير .
- 4- هناك تيقن من قبل جميع الشركات العالمية ومجالس ادارتها بان الإبلاغ المالي والمحاسبي وحده لا يستطيع جمع الابعاد الكاملة لاداء الشركة وثروتها وتقديم معلومات كامله عن ادائها الاجتماعي والبيئي وخدمتها للمجتمع المحيط بها .
- 5- هناك تيقن ايضا من قبل جميع الشركات العالمية ومجالس ادارتها بضروره انتشار الوعي عن مفهوم تقرير الاستدامة وعلاقتها بالحاكمة المؤسسيه على الصعيد العالمي وأهمية تحقيق الاستدامة في اعمالها الأساسية على مختلف الاصعدة المحليه والعالمية.
- 6- تبين من خلال نتائج التحليل الاحصائي للراء المستبانين ان تقارير الاستدامة تعتبر التطبيق الصحيح للحاكمة المؤسسيه من حيث جلب الاستقرار الى الاسواق التي تعمل من ضمنها الشركات بمتوسط حسابي 4.80 وانحراف معياري 0.52

## التوصيات

- 1- ضرورة إدراك الشركات بأهمية وجود تقرير الاستدامة والحاكمة ليكونا تقريراً سنوياً متكامل مع بعضهما ليعبر عن استراتيجيتها في رسم سياساتها المستقبلية.
- 2- ضرورة نشر ثقافه الاستدامة وتقريرها والحاكمة المؤسسيه مابين المهتمين بمهنه المحاسبه والتدقيق عن طريق عقد برامج تدريبية خاصه بذلك.
- 3- ضرورة ان يساهم مفهوم الاستدامة وتقريرها وبشكل تدريجي في اعاده تشكيل منهج وطرق الحاكمية المؤسسية للشركات.
- 1- يجب التأكيد وبشكل جذري على ان الحاكمية والاستدامة عنصران اساسيان في تقييم الاداء طويل الامد للشركات من الناحية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ، وذلك لطمأنة المستثمرين واصحاب المصالح الآخرين ، وعليه يستوجب ادخالهما في استراتيجية الشركه وفي عملياتها. مما يقتضي ذلك ان تركز الحاكمية على خلق القيمة المستدامة ، وان يعرف المدراء ان مسؤوليتهم النهائية هي الانجاز الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للمجتمع المحيط بهم .



## المصادر والمراجع

### المراجع العربية

- أبو العطا، نرمين، (2003)، حوكمة الشركات سبيل التقدم، مركز المشروعات الدولية الخاص،: [www.cipe.org](http://www.cipe.org) ،
- أبو زر، عفاف إسحق، (2011)، الإبلاغ المالي والاستدامة: واقع وآفاق المؤتمر العلمي المهني الدولي التاسع جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعنوان: "تطوير بنية التقارير المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية" 28-29 أيلول عمان - الأردن
- توفيق ، محمد شريف، (2005)، حوكمة الشركات، الأهمية والمبادئ والمصطلحات،: [www.infotechaccountants.com](http://www.infotechaccountants.com)
- خليل، عطا الله وهلالي، محمد جمال، (2003)، نموذج مقترح لدعم اتخاذ القرارات الإدارية في إطار علاقة لجان التدقيق بالتحكم المؤسسي، بحث مقدم في المؤتمر المهني الخامس : التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان (24-25) أيلول .
- الصفار، هادي رضا 2006،، المحاسبة عن البيئة المستدامة بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس بعنوان : " أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة "جامعة الزيتونة الاردنية / كلية الاقتصاد والعلوم الادارية 17 - 19 نيسان ، عمان
- الكسندر شكولنيكوف، اندرو ولسون ، (2010) ، حوكمة الشركات كأداة تنمية من شركات مستدامة إلى اقتصاديات مستدامة [www.cipe-arabia.org](http://www.cipe-arabia.org)
- مركز المشروعات الدولية الخاص ، (2011) ، تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا تجارب و حلول- المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ، شباط [www.cipe-arabia.org](http://www.cipe-arabia.org)
- مطر ،محمد و نور، عبد الناصر، (2007)، مدى التزام الشركات المساهمة العامه الاردنيه بمبادئ الحاكمية المؤسسية :دراسة تحليليه مقارنه بين القطاعين المصرفي والصناعي، المجله الاردنيه في ادارة الاعمال ، المجلد 3، العدد 1 ،ص 56.
- ناجيه ،الان ، (2004)، المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الانتاجية [www.iefedia.com](http://www.iefedia.com)
- الياسين، حازم، (2003)، دور الأجهزة الرقابية في تفعيل الإطار المحاسبي لحوكمة الشركات،: [www.hawkama.net](http://www.hawkama.net)
- يحيى ، سعيدي و صورية، شنبى، 2004 ،نظريات التنمية المستدامة [www.iefedia.com](http://www.iefedia.com)

### المراجع الاجنبيه

- Greet،H.، (2004)،Business Goals and Corporate Governance، Asia Pacific Business Review،Vol 10،no 3-4، Spring-Summer : [www.Ingentaconnect.com](http://www.Ingentaconnect.com).

- Ioannou, Ioannis and Serafeim, George, (2011) The Consequences of Mandatory Corporate Sustainability Reporting (March 30). Harvard Business School Research Working Paper No. 11-100 . Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1799589> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1799589>
- Kolk, Ans and Perego, Paolo, (2008) Determinants of the Adoption of Sustainability Assurance Statements: An International Investigation (October 14). Business Strategy and the Environment, Vol. 19, No. 3, 2010, pp. 182-198. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1284589>
- Margaret, (2001), A History of Corporate Governance an Australian Perspective: [www.corporategovernance.com](http://www.corporategovernance.com).
- OECD, Principles of Corporate Governance, Organization for Economic Co-Operation and development service, (2004): [www.oecd.org](http://www.oecd.org).
- Roger Simnett, Ann Vanstraelen, Wai Fong Chua, (2009) Assurance on Sustainability Reports: An International Comparison. [The Accounting Review](http://www.accountingreview.com) May 2009, Vol. 84, No. 3 (May) pp. 937-967. doi: <http://dx.doi.org/10.2308/accr.2009.84.3.937>
- Sren, (2006), Responsibility of corporate governance. [:www.csringapove.org](http://www.csringapove.org).
- Stigin, C., (2006), Corporate Governance and Development

## الملحق

استبانته

الأخوة والأخوات الأفاضل....

تحية طيبة...

بين يديكم استبانته لانجاز الدراسة الموسوم تقارير الاستدامة التجسيد الحقيقي للحاكمية المؤسسية في الشركات -دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن

لذا، يأمل الباحثان ومن خلال مساعدتكم على انجاز هذه الدراسة وضع علامة (√) إمام الجواب الذي تعتقدون انه مناسب للسؤال المقصود وسوف تعامل النتائج بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

مع التقدير والاحترام

الباحثان

### المعلومات الديمغرافية

المؤهل العلمي :

1- دبلوم 2- بكالوريوس 3- ماجستير 4- دكتوراه

أ- التخصص :

1- محاسبة 2- إدارة أعمال 3- اقتصاد 4- علوم مالية ومصرفية 5- أخرى حددها

ج- الشهادة المهنية :

1- CPA 2- a CPA 3- CA 4- JCPA

د- المسمى الوظيفي

1- صاحب أو شريك مكتب تدقيق 2- مدقق حسابات عادي 3- مدير دائرة التدقيق 4-  
مدقق حسابات رئيسي 5- مدقق حسابات مساعد 6- أخرى حددها

هـ- عدد سنوات الخبرة :

1- اقل من 5 سنوات 2- من 5-10 سنوات 3- من 11-15 سنة 4- من 16-20 سنة

5- 20 سنة فأكثر

					فرضيه الدراسة
متدنية جداً	متدنية	متوسطة	عالية	عالية جداً	لا تعبر تقارير الاستدامة عن التطبيق الصحيح للحاكميه المؤسسية في الشركات المساهمة العامة
					1- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكميه المؤسسية من حيث جلب الاستقرار إلى الأسواق التي تعمل من ضمنها الشركات
					2- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكميه المؤسسية من حيث تعزز التنافسية للشركات على المستوى المحلي والعالمي
					3- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكميه المؤسسية من حيث رفع إمكانية درء المخاطر عن الشركة المطبقة لها
					4- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكميه المؤسسية من حيث تشجع الاستثمار وتخفض تكلفة رأس المال للشركات
					5- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكميه المؤسسية من حيث إضعاف أشكال أنواع الفساد في الشركات.
					6- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكميه المؤسسية من حيث تبني علاقات شفافة بين مجتمع الأعمال للشركات والدولة
					7- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكميه المؤسسية من حيث مساعده الشركات في مكافحة الفقر في المجتمع المحيط بها
					8- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكميه المؤسسية من حيث تعزيز موقع الشركة على المستوى المحلي والعالمي
					9- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكميه المؤسسية من حيث الإلحاح في ترسيخ مبادئ الحاكمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للشركة
					10- تبين تقارير الاستدامة التطبيق الصحيح للحاكميه المؤسسية من حيث ما تقوم به الشركات بعملها بخصوص المواضيع البيئية والصحية والسلامة للمجتمع